Warith Scientific Journal

دور التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد العراقي للمدة 2003- 2022

The Role of Foreign Trade in Developing the Iraqi Economy for the Period 2003-2022

أ.د مقداد جاسم عبد[1]
Prof. Dr. Miqdad Jasim Abd
جامعة المثنى، كلية الإدارة والأقتصاد
Al-Muthanna University, College of Administration and Economics
miqdad_jasim@mu.edu.iq

أ.د عقيل دخيل كريم[2]
Prof. Dr. Aqeel Dakhil Kareem
جامعة المثنى، كلية الإدارة والأقتصاد
Al-Muthanna University, College of Administration and Economics
miqdad_jasim@mu.edu.iq

أ.م. وضاح رحيم راهي[3]
Asst. Prof. Waddah Rahim Rahi
جامعة المثنى، كلية الإدارة والأقتصاد
Al-Muthanna University, College of Administration and Economics
Wadhah_raheem@mu.edu.iq

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التجارة الخارجية في دعم أو إعاقة التنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة (2003–2022) وبعد التحول إلى اقتصاد السوق في أعقاب عام 2003، انفتح العراق تجاريًا على العالم، إلا أن اقتصاده ظل يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط، مع غياب التنويع الاقتصادي، وارتفاع معدلات الاستيراد مقابل صادرات غير نفطية محدودة .توصلت الدراسة ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال وتنمية المشاريع الإنتاجية وتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستوى الاستفادة من التقانات التكنولوجية الحديثة ، وتوصي الدراسة ضرورة الاستفادة من تجارب الدول النامية التي نجحت في مجال تنمية الصادرات عموماً وخاصة التجارب الآسيوية والتجربة المصرية لرفع القدرة التنافسية للمنتوج الوطني التي سوف تعكس على الناتج المحلي الإجمالي ومكانية إعادة هيكلة للقطاعات الاقتصادية في العراق لكي تستطيع ان تحقق مكاسب اقتصادية من الموارد الاقتصادية قبل نضوبها، والمحافظة عليها واستثمارها في تطوير القطاعات السلعية، فضلاً عن تخفيض الاعتماد على النفط بتنويع مصادر الدخل وبزيادة الاستثمار في باقي القطاعات السلعية الأخرى ،زيادة الاهتمام والتركيز على القطاعات الإنتاجية غير النفط للوصول الى قاعدة إنتاجية جيدة تعكس قدرة الاقتصاد العراقي على المنافسة وبالتالي تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية :العراق، التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، النفط، ، الصادرات الكلية ، الاستيرادات الكلية .

Abstract

This study aims to analyze the role of foreign trade in supporting or hindering economic development in Iraq during the period 2003–2022. Following the transition to a market economy following 2003, Iraq opened up commercially to the world. However, its economy remained almost entirely dependent on oil exports, lacking economic diversification and high import rates compared to limited non-oil exports. The study concluded that a comprehensive national strategy must be adopted to provide a suitable and effective investment climate, develop productive projects, and enhance the economic and social infrastructure to enhance the utilization of modern technologies. The study recommends leveraging the experiences of developing countries that have succeeded in developing exports in general, particularly Asian and Egyptian experiences, to enhance the competitiveness of national products. This will be reflected in the gross domestic product (GDP) and the potential for restructuring Iraq's economic sectors to achieve economic gains from economic resources before they are depleted. This strategy will also preserve and

invest them in developing commodity sectors, in addition to reducing dependence on oil by diversifying sources of income and increasing investment in other commodity sectors. It also calls for increased attention and focus on non-oil productive sectors to achieve a strong production base that reflects the Iraqi economy's competitiveness and, consequently, the GDP.

Keywords: Iraq, foreign trade, economic development, oil, total exports, total imports.

المقدمة

بقيت موضوعة التجارة من اكثر الموضوعات اهتماما لدى الباحثين وعلى مر تاريخ البشرية ، لما لها من دور كبير في حياة المجتمعات قديما وحديثا ، إلا إن هذه الأهمية ازدادت بشكل واضح في الفترة الاخيرة تبعا لتعاظم العمليات التجارية على المستوى العالمي بشكل عام ، ومثلما جرى الاهتمام بالجوانب النقدية والمالية فان التجارة حظيت هي الأخرى بهذا الاهتمام.

ومما لا شك فيه إن التجارة تلعب دورا مركزيا في الاقتصادات المعاصرة سواء أكانت متقدمة أم نامية بحيث تمتد آثاره عمقا في هذه الاقتصادات وفي جوانبها الكلية والجزئية على حد سواء ، وفي البلدان النامية يمكن للتجارة أن تساهم في عملية النمو الاقتصادي والتنمية من خلال توفيرها لجوانب مادية أساسية فيها والإطلال من خلالها على الاقتصاد العالمي وتطوراته السريعة والمتتابعة في حقل التكنولوجيا والقدرات التقنية الأخرى ، مما يشكل عاملا دافعا محفزا لجهودها .

ومثلما عاشت البلدان النامية لعقود عدة تحت القابلية على المنافسة في الأسواق العالمية فان الصورة لم تتغير كثيرا عما كانت عليه بل ازدادت تعقيدا إذ إن جهود التنمية في العهود السابقة أوصلت الاقتصادات النامية والعربية منها إلى أزمة . تعتبر التجارة الخارجية من العناصر الأساسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، خصوصًا في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية مثل العراق. منذ عام 2003، شهد العراق تغيرات جذرية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعل التجارة الخارجية تلعب دورًا محوريًا في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

بعد عقود من النزاع والحروب، كان على العراق أن يعيد بناء بنيته التحتية وتطوير قطاعاته الاقتصادية. وفي هذا السياق، جاءت التجارة الخارجية كوسيلة لتوفير السلع والخدمات المطلوبة والتي تساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط، التي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. لكن في ظل التحديات المتمثلة في تذبذب أسعار النفط والاعتماد المفرط على هذا القطاع، أصبحت الحاجة ملحة لتنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية.

منهجية البحث

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث خلال قيامه بعملية التصدي لدراسة موضوع العلاقة الدالية بين التجارة الخارجية والاقتصاد العراقي، تضع الباحث امام ضرورة تبيان الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية بوصفها واحدة من المتغيرات ذات العلاقة بتطور وانفتاح التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في ضعف دور التجارة الخارجية اتجاه التنمية الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث

استند الباحث الى فرضية مفادها بان العلاقة بين التجارة الخارجية هي ذات علاقة طردية من خلال تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان دور التجارة الخارجية في العراق من خلال دور الاستيرادات والصادرات ، بالإضافة الى بيان مكونات الاقتصاد العراقي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية .

منهجية البحث

يعتمد البحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي للمدة (2003-2024) باعتماد مجموعة من المتغيرات المستقلة للتجارة الخارجية والمتغير التابع متمثل بالتنمية الاقتصادية في العراق .

المبحث الأول: التجارة الخارجية

تُعرف التجارة الخارجية بأنها "العملية التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين دولة معينة وبقية دول العالم. " وتشتمل هذه العملية على تبادل المنتجات الملموسة وغير الملموسة. " (بلمباركي & واخرون ، 2025)

التجارة الخارجية، بالمعنى المحدود، تشير إلى الصادرات والواردات التي يمكن رؤيتها وغير المرئية. (عفر ،1999) يمكن وصف التجارة الخارجية بأنها مجموعة من المنتجات والخدمات التي ينتجها بلد ما يتمتع بميزة خاصة في إنتاجها، حيث يتم تصدير قسم منها إلى بلدان أخرى. وفي نفس الوقت، يقوم هذا البلد باستيراد منتجات وخدمات من دول أخرى لديها ميزات خاصة أيضاً في إنتاجها. وبناءً على ذلك، يتشكل الميزان التجاري للدولة، سواء كان إيجابياً أو سلبياً.

أولاً : مفهوم السياسة التجارية

هناك عدد من السياسات التجارية المعروفة والمتبقية في العالم، تؤثر في حجم التجارة الخارجية، وهذه السياسات تتغير من بلد الى آخر، وذلك على وفق الفلسفة الاقتصادية المتبعة في هذا البلد او ذاك. وبضوء الاجراءات والاهداف التي تعتمدها الدول، **ويمكن تناول السياسات التجارية بالشكل الاتي:**

ثانياً: سياسة الحرية التجارية واشكالها

يقصد بالسياسة التجارية أنها (الاستراتيجيات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة في مجال التجارة الخارجية، بهدف الوصول إلى أهداف معينة) . (لعلا ، نورية ،2022).

1- سياسة الحرية السطحية للتجارة

والتي تركز اساسا على ازالة الحواجز التقليدية المفروضة على حركة السلع والخدمات من والى الخارج.

2- سياسة الحرية العميقة للتجارة

يتضمن، بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية، السماح بحرية تنقل الأفراد، ومحاولة تقريب أو توحيد القوانين المتعلقة بالتجارة. كذلك يشمل إزالة العقبات البيروقراطية المرتبطة بإجراءات الجمارك. غالبًا ما نلاحظ أن مبدأ التجارة الحرة قد يطبق من قبل دولة واحدة، أو عدة دول، حسب نوع السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة في تعاملاتها مع دول أخرى.

ثالثاً: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الدولية دورًا كبيرًا في تعزيز اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية، من خلال توفير العملة الأجنبية اللازمة لتغطية تكاليف الاستيراد للأدوات والنفقات الضرورية لتحقيق أهداف النمو. كما أنها تساعد على تقليل المشاكل الناتجة عن النمو غير المتوازن الذي يحدث بسبب إخفاقات في بعض القطاعات الإنتاجية. ولهذا، أصبح يُعتقد بشكل واسع أن تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي يعتمد على زيادة التفاعل مع الأسواق العالمية وإزالة القيود التي تحد من حرية التجارة وتدفق السلع والخدمات والعمالة. (بلعربي ، ميسوم ، 2021).

لقد أشارت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد انه يمكن للبلدان خاصة النامية منها تحقيق النمو الاقتصادي الذي يسهم في تحقيق التنمية ، إذا تحسنت فرص نفاذها الى سوق التصدير وأجرت إصلاحات في سياستها التجارية، وتفيد الأدلة الواردة من عدة مصادر (تحليل انحدار النمو، والبحوث على مستوى القطاعات والشركات، ودراسات الحالة) بأن التجارة أساس للنمو وان النمو ضروري للحد من الفقر (صندوق النقد الدولي، 2006).

تعتبر التجارة الخارجية صورة للعلاقات الاقتصادية بين الدول، وهي جزء من الروابط الخارجية للدولة التي تتضمن تبادل المنتجات التي تنتجها الدولة مع دول أخرى. تاريخياً، تعد التجارة الخارجية إحدى أقدم وأهم جوانب العلاقات الاقتصادية الخارجية، وهي مقياس لتطور وتوازن الدول في تلبية احتياجاتها من خلال استيراد وتصدير السلع والخدمات مع العالم. تقوم التجارة الخارجية بتحديد أثر السياسات الداخلية والخارجية من خلال الأرقام. تلعب التجارة الخارجية أيضاً دوراً مهماً في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، لأنها تساهم بشكل فعال في وضع الأسس الأساسية للاقتصاد، وتحقيق التوازن والترابط بين جميع القطاعات. لذلك، من الضروري دراسة مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ليتضح مدى أهميتها. فكل من هذين العنصرين يعد مؤشراً على حجم الفجوة التجارية. من خلال زيادة الصادرات، يمكن توسيع السوق مما يعزز الاقتصاد ويتيح له إنتاج المزيد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وبذلك يظهر مدى تقدم الدولة في الإنتاج المحلي.. (البدري، 2013).

رابعاً: أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد

هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد، ويمكن اظهار هذه العلاقة عن طريق أثرها على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، **وكما يأتي:**

1- النمو الاقتصادي:- يوجد اختلاف في الآراء بين الاقتصاديين حول كيفية تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وقد استمر هذا النقاش لأكثر من مئتي عام وما زال يؤثر على فهم هذه العلاقة. رغم ذلك، أشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى وجود صلة بين التجارة والنمو. يعتقد بعض الاقتصاديين أن التجارة تُعتبر واحدة من العوامل الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويُجيب مؤيدو هذا الرأي بأن التجارة كانت السبب الرئيسي في النمو الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا، مثل هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وغيرها. (Medina-Smith, 2001,6).

عادةً ما لا يمكن تفسير العلاقة بين زيادة التجارة ونمو الناتج القومي بأن التجارة هي التي أدت إلى زيادة الناتج. بل قد يكون الأمر عكس ذلك، حيث يمكن أن يكون النمو في الناتج القومي هو المحرك لنمو التجارة وليس العكس. المعلومات الإحصائية قد لا تكون مفيدة جداً، لأنها يمكن أن تدعم أو تنفي وجود علاقة ولكنها ليست كافية بحد ذاتها لإثبات أو نفي وجود علاقة سببية. كما أنها لا توضح أيهما هو السبب وأيهما يأتي كتأثير. ومع ذلك، يشير التفكير المنطقي إلى أنه من الممكن جداً أن تكون هناك علاقة سببية تعمل في كلا الاتجاهين. وهذا يشبه القول إن الطلب يخلق العرض، ولكن من الصحيح أيضاً أن العرض يمكن أن يخلق طلباً. لذلك، يمكن القول إن زيادة التجارة تتبع زيادة الناتج. (رقاني ، 2014).

ولقد تم أجراء عدد من تحليلات الانحدار المقارنة في محاولة للكشف عن العوامل المختلفة التي تؤثر على معدلات النمو وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما، وانتهت هذه التحليلات الى وجود أدلة تثبت الارتباط الوثيق بين الانفتاح التجاري وزيادة معدلات سرعة النمو الاقتصادي سواء كان الانفتاح مقاساً بالسياسات التجارية (العوائق الجمركية وغير الجمركية) أو بعدّه نتيجة لاحقة (نسبة الصادرات والاستيرادات معاً الى إجمالي الناتج المحلي) وتزداد قوة هذا الارتباط اذا تم استخدام إجمالي الناتج المطلق بدلا من إجمالي الناتج المقاس بتعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity – PPP، ولا يخفى اثر النمو الاقتصادي على تحسن الظروف المعيشية ومحاربة الفقر (صندوق النقد الدولي، 2006، 3).

2- الدخل القومي:- للتجارة الخارجية ارتباط وثيق بالدخل القومي، إذ تبدو كأنها جسر تعبر عليه تقلبات الدخل من دولة لأخرى، ويتوقف أثر هذه التقلبات ومداها على كمية التجارة الخارجية بالنسبة لكل بلد، ويتجلى ارتباط وأثر التجارة الخارجية على الدخل القومي في كل من عمليتي الاستيراد والتصدير، إذ يعد التصدير من مصادر الإنفاق لما يوزع من دخول، ونقصانها يعني حرمان الاقتصاد الوطني من مورد مهم من موارد الدخل، ويمكن توضيح ذلك عن طريق المعادلة الآتية (خليفة واخرون ،2024):

الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الاستيرادات)

ان الدخل سوف يرتفع من مدّة الى أخرى كلما زادت الصادرات أو انخفضت الاستيرادات، والعكس عند تراجع الصادرات وارتفاع الاستيرادات.

3- توزيع الدخل:- للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في إعادة وتنظيم توزيع الدخل القومي والتقسيم الدولي للعمل، لكن لا تعمل بالضرورة على المساواة بين دول العالم، ويرجع ذلك الى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

كما تعمل التجارة الخارجية على إعادة توزيع الدخل عن طريق عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج، فتعمل على تغيير هيكلية وتركيبة هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك، وتعمل كذلك على تعديل هذه التركيبة عن طريق التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج وبين المنتجين أنفسهم والمستوردين (كريم، 2009).

أولاً: الاستيرادات الكلية والصادرات الكلية في العراق للمدة (2003-2022)

تعتبر الواردات جزءًا مهمًا من الميزان التجاري، حيث تعوض عن نقص الإنتاج المحلي في العراق. قبل فرض العقوبات الاقتصادية في التسعينات، كان البلد يعتمد على استيراد السلع التي تحتاجها سواء للإنتاج أو للاستهلاك. كانت العائدات من تصدير النفط الخام تغطي العجز في الميزان التجاري، مما أدى إلى تحقيق فائض. السبب في ذلك هو انخفاض الإنتاج المحلي بشكل عام، بالإضافة إلى وجود طلب مرتفع في السوق العراقية على السلع والخدمات والمنتجات الغذائية. لذا، هناك فجوة واضحة بين الطلب والإنتاج المحلي، مما يدفع التجارة الخارجية إلى معالجة هذا العجز. والجدول (1) يبين الاستيرادات الكلية والصادرات الكلية للعراق خلال المدة (2003-2022).

والجدول (1) يبين الاستيرادات الكلية والصادرات الكلية للعراق خلال المدة (2003-2022)

السنة	الاستيرادات الكلية X1	الصادرات الكلية X2	الناتج المحلي الإجمالي Y
2003	22734254.40	22897246.20	29585.8
2004	34050969.00	29956020.00	53235.0
2005	45145710.00	39963945.00	43438.8
2006	36914707.80	48780390.60	47851.4
2007	31422753.00	51158039.00	48510.6
2008	48249768.60	79028558.70	51716.6
2009	51326145.00	51473565.00	54721.2
2010	55232658.00	63880713.00	57751.6
2011	60316542.00	96531318.00	63650.4
2012	73980251.40	113151788.20	71680.8

76922.0	108514489.60	75910914.20	2013
77789.7	103714534.00	80008354.80	2014
79812.2	67192475.70	68289455.70	2015
90746.5	55352469.00	52145112.00	2016
87480.5	75180282.60	57333501.00	2017
91311.2	109726005.50	67227432.00	2018
88840.5	105083227.80	85437915.00	2019
195402.5	59846669.40	64681285.80	2020
198496.5	113477725.00	73525005.00	2021
212408.3	180910609.30	31990783.20	2022

المصدر : وزارة التخطيط العراقية \ الجهاز المركز للإحصاء

المبحث الثاني (الجانب التحليلي للدراسة)

تأثير التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية العراقية للمدة 2003-2022

اولاً : النموذج القياسي :

تعتبر الطريقة القياسية لتحليل البيانات نوعا من الأساليب الكمية التي تساعد في اختبار وتقييم العلاقة بين مجموعة متنوعة من المتغيرات. يتميز هذا النهج بالسهولة والدقة والقدرة على تفسير النتائج. الهدف الرئيسي من الأبحاث القياسية بمختلف أشكالها هو التوصل إلى نظرية اقتصادية. تم وصف النموذج بناءً على إنشاء النموذج القياسي، حيث كان من الضروري تحديد المتغيرات الموجودة فيه خلال الفترة من 2003 إلى 2022. تشمل المتغيرات التابعة والمستقلة التي تشكل هيكل النموذج القياسي عدة معادلات، وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لتقدير العلاقة المعنية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 2 هيكل الأنموذج القياسي للعلاقة المدروسة

اسم المتغير	الرمز	نوع المتغير	بناء هيكل النموذج
الناتج المحلي الإجمالي	Y	تابع	--------
الاستيرادات الكلية	X1	مستقل	$Y = B_0 + B_1 X1 + ei$
الصادرات الكلية	X2	مستقل	$Y = B_0 + B_1 X2 + ei$

المصدر: من إعداد الباحث

ثانياً : اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية

تعتبر التحليلات الحديثة للسلاسل الزمنية، التي تشمل اختبارات الاستقرار (اختبارات الجذر الوحدة)، جزءاً ضرورياً من اختيار النموذج القياسي. هذه الاختبارات تعتبر من أهم الخطوات التي تقودنا إلى المرحلة التالية، والتي تتضمن اختيار نموذج يناسب استقرار البيانات. إذا تم استخدام طريقة أقل دون إجراء اختبارات الاستقرار، فقد تؤدي Ordinary Least Square (OLS)تقدير عادية النتائج إلى استنتاجات مضللة وغير دقيقة.

(OLS) فمن دون الرجوع إلى اختبارات الاستقرارية قد يعطي نتائج مزيفه وغير حقيقية لا يمكن اثبات تفسيرها (Altaher ، Alaswed،2018)

تم إجراء اختبار سكون (استقرار) السلاسل الزمنية للبيانات عينة الدراسة، وقد أعتمد اختباران للسكون هما ADF و PP بالاعتماد على بيانات جدول (1).

1-اختبار جذر الوحدة Augmented Dicky – Fuller (ADF)

جاءت نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع ADF عند المستوى I(0) كما مبينة في الجدول (3)، حيث أن جميع المتغيرات غير مستقر عند المستوى في الحالات الثلاث ، في حين أن نتائج اختبار ADF بعد أخذ الفرق الأول I(1) (First Difference) جاءت النتائج بعد أخذ الفرق الأول كما موضحة في الجدول رقم (3)، لتؤكد استقراريه المتغيرات جميعها عند مستوى معنوية 1% و5% و 10% .

2- اختبار جذر الوحدة لـ Phillips – Perron (PP)

جاءت نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع ADF عند المستوى I(0) كما مبينة في الجدول (3)، حيث أن جميع المتغيرات غير مستقر عند المستوى في الحالات الثلاث ، في حين أن نتائج اختبار ADF بعد أخذ الفرق الأول I(1) (First Difference) جاءت النتائج بعد أخذ الفرق الأول كما موضحة في الجدول رقم (3)، لتؤكد استقراريه المتغيرات جميعها عند مستوى معنوية 1% و5% و 10% .

جدول 3 نتائج اختبار استقرار (سكون) المتغيرات عند المستوى I(0) والفرق الأول I(1) اختبارPP و ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level				
		Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-0.7156	-2.6352	-1.7157
	Prob.	*0.8197*	*0.1036*	*0.4080*
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7460	-1.3883	-2.4721
	Prob.	*0.2313*	*0.8307*	*0.3360*
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.0776	0.2246	1.9417
	Prob.	*0.9986*	*0.7405*	*0.9836*
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-6.4265	-3.2277	-4.3495
	Prob.	*0.0001*	*0.0350*	*0.0037*
		***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.8476	-3.6736	-4.0238
	Prob.	*0.0000*	*0.0515*	*0.0275*
		***	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3444	-3.4824	-3.6461
	Prob.	*0.0000*	*0.0016*	*0.0011*
		***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
	At Level			
		Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-0.7156	-2.6352	-1.9277
	Prob.	*0.8197*	*0.1036*	*0.3135*
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7179	-1.3883	-2.9719
	Prob.	*0.6981*	*0.8307*	*0.1658*
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.0098	0.2246	1.3718
	Prob.	*0.9857*	*0.7405*	*0.9514*
		n0	n0	n0
	At First Difference			
		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-6.5513	-3.2277	-3.9672
	Prob.	*0.0000*	*0.0350*	*0.0085*
		***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.9583	-3.7747	-3.7702
	Prob.	*0.0001*	*0.0431*	*0.0451*
		***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.5714	-3.4824	-3.5824

	Prob.	*0.0000*	*0.0016*	*0.0013*
		***	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

***: معنوي عند مستوى 10%، **: معنوي عند مستوى 5%، *: معنوي عند مستوى 1%.**

3- تحديد مدة الإبطاء المثلى :

إن مدة الإبطاء المثلى التي أظهرتها نتائج الاختبارات الثلاثة (SC. HQ. AIC.) التي استعملت في تحديد مدة الإبطاء المثلى بهدف تحقيق أفضل تقدير للنموذج المقدر وهي المدة ولكافة متغيرات السياسة النقدية محل الدراسة وعند مستوى 5% ذلك كون قيمتها هي الأقل بالمقارنة مع بقية القيم الأخرى في الاختبارات وسيتم الاعتماد على تلك المدة في تقدير هذا النموذج.

جدول 4 يبين تحديد مدة الإبطاء المثلى للمتغيرات عينة الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-41.09213	NA	0.002176	2.383359	2.513973	2.429406
1	43.99923	151.7846*	3.57e-05*	-1.729688*	-1.207228*	-1.545497*
2	49.14815	8.349594	4.44e-05	-1.521522	-0.607217	-1.199186
3	58.75219	14.01670	4.42e-05	-1.554172	-0.248023	-1.093693

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

***: مدة الإبطاء المثلى.**

يتبين من نتائج التحليل في الجدول أعلاه إن مدة الإبطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة هي المدة الأولى وذلك كونها جاءت متوافقة مع معيار سكوارز (SC) ومعيار اكايك (AIC) ومعيار هانان كوين (HQ) وهي أقل قيمة.

4- تقدير وتحليل نتائج الانموذج القياسي

تم تقدير النماذج بالاستناد إلى طريقة المربعات الصغرى (OLS) بواسطة أسلوب الانحدار الخطي البسيط، إذ أن هذه الطريقة تعطي أفضل نتائج في تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع والصادرات والاستيرادات الكلية كمتغيرات مستقلة وبعد تحليل بيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Evewis-13 ظهرت النتائج وكانت بالشكل الآتي:-

أ- معادلة الناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات الكلية :

جدول 5 قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج الاستيرادات الكلية

المعلمات المقدرة	T	R^2	F	Sig
B0 = 0.1832	0.0498	0.19	9.0383	0.000
B1 = 0.6209	3.0063			
Y = 0.1832+ 0.6209 X1+ei				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه أن النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية متوسطة، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.19) وهذه النسبة تدل على أن نسبة 19% من التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الاجمالي تعود إلى تأثير العامل المستقل هو الاستيرادات الكلية وتبقى نسبة 81% تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس، وبشكل عام أن النموذج معنوي من خلال قيمة F التي تشير إلى معنوية النموذج ككل.

ومن الناحية الاقتصادية اثبتت نتائج التحليل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات الكلية .

ب- معادلة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية :

جدول 6 قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج الصادرات الكلية

المعلمات المقدرة	T	R^2	F	Sig
B0 = -1.2885	- 0.5876	0.46	32.573	0.000
B1 = 0.6924	5.7073			
Y = -1.2885+ 0.6924 X2+ei				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه أن النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية متوسطة، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.46) وهذه النسبة تدل على أن نسبة 46% من التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الاجمالي تعود إلى تأثير العامل المستقل هو الاستيرادات الكلية وتبقى نسبة 54% تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس، وبشكل عام أن النموذج معنوي من خلال قيمة F التي تشير إلى معنوية النموذج ككل.

ومن الناحية الاقتصادية اثبتت نتائج التحليل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية .

الاستنتاجات

1. ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال يصب في خدمة ترقية وتنمية الصادرات الكلية والانتفاع برؤوس الأموال الخارجية في تطوير القطاعات السلعية بشكل عام .
2. تبني الدولة لسياسة سعرية مجزية لمنتجات المحلية الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار كلفة الإنتاج المحلية والأسعار العالمية للمنتجات التنافسية بما يمكن المنتجين من المنافسة فيها ولاسيما السلع التي لها ميزة نسبية.
3. تنمية المشاريع الإنتاجية وتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستوى الاستفادة من التقانات التكنولوجية الحديثة .
4. الاهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية في العملية التسويقية كتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج العراقي مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية، ولاسيما متطلبات المواصفات الأوروبية.

التوصيات

1. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول النامية التي نجحت في مجال تنمية الصادرات عموماً وخاصة التجارب الآسيوية والتجربة المصرية لرفع القدرة التنافسية للمنتوج الوطني التي سوف تعكس على الناتج المحلي الإجمالي .
2. إمكانية إعادة هيكلة للقطاعات الاقتصادية في العراق لكي تستطيع ان تحقق مكاسب اقتصادية من الموارد الاقتصادية قبل نضوبها، والمحافظة عليها واستثمارها في تطوير القطاعات السلعية، فضلاً عن تخفيض الاعتماد على النفط بتنويع مصادر الدخل وبزيادة الاستثمار في باقي القطاعات السلعية الأخرى.
3. زيادة الاهتمام والتركيز على القطاعات الإنتاجية غير النفط للوصول الى قاعدة إنتاجية جيدة تعكس قدرة الاقتصاد العراقي على المنافسة وبالتالي تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي.

References

1. بلمباركي, مروة, شيخ التهامي & ,إبراهيم. (2025). أثر التجارة الخارجية على التكنولوجيا المالية في دول شمال افريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2004-2021. *Journal of Economic Geography*, *2*(1), 200-215 .
2. عفر & ,محمد عبد المنعم. (1999). الإقتصاد الدولي.
3. لعلا & ,نورية. (2022). أنماط السياسات التجارية-تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل . *Revue Organisation et Travail*, *11*(3), 170-189.
4. بلعربي, يونس عبد القادر & ,ميسوم .(2021) *أهمية التجارة الالكترونية و دورها في تفعيل التجارة الخارجية* (Doctoral dissertation, جامعة ابن خلدون-تيارت).-
5. صندوق النقد الدولي، 2006
6. البدري، باسم حازم حميد، 2013، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية لبعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة من 1985 - 2010، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد/ كلية الزراعة – قسم الاقتصاد الزراعي.
7. رقاني، زينب. (2014). علاقة الواردات بنمو الناتج الداخلي الخام: دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2011.
8. خليفة, جيهان على على متولى, مشهور, أحمد فؤاد, حسنين, طاهر محمد & ... ,رقية حسن. (2024). دور التجـارة الخارجية الكلية والزراعية المصـرية في التنميـة الاقتصادية.104-91 ,(1)51 ,*Zagazig Journal of Agricultural Research* . مختار، 2009، 16).
9. Altaher, A. M., & Alaswed, H. A. (2018).مقارنة بعض اختبارات جذر الوحدة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية باستخدام المحاكاة.(2)17 ,*Journal of Pure & Applied Sciences* .
10. Medina-Smith, E. J. (2000). Is the export-led growth hypothesis valid for developing countries? A case study of Costa Rica. *Policy Issues in International Trade and Commodities*, *7*.